حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دور الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في محاربة الفساد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية

دهام نزال الدهمشي
الاستاذ الدكتور/ سليم القيسي

المستخلص

جاءت هذه الدراسة للتعرف على واقع العمل المؤسسي في المملكة العربية السعودية من خلال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية لتجنب الفساد المالي والإداري والتقليل من حدوثه قدر الإمكان والعمل على مكافحته في المجتمع السعودي، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال التالي: ما دور تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية على محاربة وضبط الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

وتنبع أهمية الدراسة من كون الموضوع من مواضيع الساعة حيث تحاول الدول مكافحته بشتى الوسائل والطرق، خاصة وأن الفساد المالي والإداري أصبح ظاهرة تستشري في المجتمعات، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الإصلاحات الإدارية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية، والتعرف إلى دور الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية،

وجاء من أهم نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لمقياس الإصلاحات الادارية جاءت بدرجات موافقة مرتفعة ومتوسطة، كان أعلاها للفقرة التي تنص على "قيام حكومة المملكة بتطبيق أسس الشفافية والمساءلة في أعمالها المختلفة يحد من جرائم الفساد " بينما بلغ أدناها للفقرة التي تنص على" أن قيام الحكومة بإجراءات العمل على المواطنين في المملكة يحد من جرائم الفساد "، وأن المتوسطات الحسابية لمقياس الاصلاحات الاقتصادية جاءت بدرجات موافقة مرتفعة، كان أعلاها الفقرة التي تنص على "عدم وضوح آليات وأدوات قياس الإنتاجية للمؤسسات الحكومية يسهم في إعاقة تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية "، بينما بلغ أدناها الفقرة والتي تنص على "أن ضعف وهشاشة الهياكل الإدارية للمؤسسات العامة يؤدي إلى إعاقة تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية".

خلفية الدراسة ومشكلتها

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة:

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في محاربة الفساد المالي والإداري، والذي يعد جريمة في معظم بلدان العالم، إذا إنه يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني، ويؤثر سلبيا على المجتمع، خاصة وأنه يتسبب في تباطؤ التنمية بل وتراجعها، وقد عملت المملكة جاهدة على ترسيخ الآليات القانونية والإصلاحات الإدارية والاقتصادية لمكافحة الفساد، وهي تمثل الأساس الذي تبنى عليه استراتيجية مكافحة الفساد، حيث تشكل الإطار القانوني والاقتصادي لمكافحة الفساد.

وقد صنف مؤشر مدركات الفساد (CPI) لعام ٢٠١٧ المملكة العربية السعودية في المرتبة الـ ٥٧ عالميًا، من أصل ١٨٠ دولة وفق الإصدار الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية بتاريخ ١٤٣٩/٥/٦هـ، الموافق ٢٠١٨/٢/٢١ (منظمة الشفافية الدولية،٢٠١٨)، وهذا المؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي وهو يستند إلى التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في الدول من خلال مجموعة من الاستقراءات والتقييمات المعينة بالفساد، وهذا دليل على الخطر الكبير الذي يحيق بالمملكة نتيجة انتشار مشكلة الفساد المالي والإداري، مما دفع بالمملكة إلى محاولة التصدي لهذه المشكلة بكافة الجهود، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية لتحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية المجتمع من الآثار المترتبة من انتشار الفساد الماليوالإداري سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، كما أنها تسعى للاستمرار في تعزيز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي في كافة المجالات ومنها مكافحة الفساد، والتعاون مع الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحماية النزاهة، ومكافحة الفساد، وتعزيز مبدأ الشفافية، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية في المملكة العربية السعودية.

وقد تزايد اهتمام الحكومة في المملكة العربية السعودية بمشكلة الفساد المالي والإداري، وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية الاجتماعية، في الوقت الذي تسعى به إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في ظاهرة العولمة والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير الأسواق مما قد يفتح آفاقا جديدة ويتيح فرصا كثيرة إلا أنه قد يخلق تحديات كبيرة على المجتمع السعودي، والتي تتمثل باستخدام تكنولوجا عالية في ممارسات الفسادفي ظل تطورات تقنية المعلومات وهيمنة الاقتصاديات الخدمية ورفع حواجز الحماية التجارية أمام تدفقات الاستثمارات والخدمات المالية، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التعرف على الدور الذي يقوم به تطبيق إصلاحات الإدارية والاقتصادية التي اسستها المملكة لمحاربة الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تؤكد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) أن موضوع الفساد المالي والإداري أصبح من أولويات اهتمامات الحكومة في المملكة العربية السعودية، نظرًا لآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية على جميع أوجه التنمية في المجتمع السعودي، وقد أضحى هذا الموضوع تحديًا للحكومة، لتعمل جادة على إيجاد آليات واستراتيجيات بعيدة المدى للإصلاح الإداري والاقتصادي في المملكة، خاصة وقد بلغت حصيلة البلاغات الواردة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" خلال النصف الأول من السنة المالية (١٤٤٩/١٤٣٩هـ) ٢٠١٨م (٧٨٦١) بلاغا (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، ٢٠١٨).

ولقد وضعت المملكة العربية السعودية مجموعة من الأسس لتجنب الفساد المالي والإداري ومكافحته من خلال التشريعات والأنظمة، حيث أقرت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ)

٢٠٠٤م، وتبع ذلك صدور الأمر الملكي رقم (أ/٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بإنشاء (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)، باعتبارها جهازًا متخصصا في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ بالموافقة على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٧).

وتأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع العمل المؤسسي في المملكة العربية السعودية من خلال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية لتجنب الفساد المالي والإداري والتقليل من حدوثه قدر الإمكان والعمل على مكافحته في المجتمع السعودي، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية على محاربة وضبط الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

وتنبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

ما دور الإصلاحات الإدارية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

ما دور الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

تعريفات الدراسة ومفاهيمها الإجرائية

الفساد: لقد تعددت تعاريف الفساد كل حسب وجهة نظره ومن الزاوية التي ينظر منها إليه.

الفساد لغة تميزت لفظة الفساد في معاجم اللغة بالثراء والتعدد فبالرجوع إلى لسان العرب نجد أن مفردة الفساد تأتي نقيض الصلاح، والمفسدة خلاف المصلحة، وتفاسد القوم أي قطعوا الأرحام، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد، والفساد يرادف البطلان عند جمهور العلماء، فالفاسد عندهم ما: كان الخلل فيه في وصف من أوصاف العقد، بأن كان في أحد شروطه الخارجة عن ماهيته وأركانه، كالبيع بثمن مجهول (غير معلوم) أو المقترن بشرط فاسد (الرازي، ٢٠١٥).

الإصلاح الإداري ويعرف اصطلاحا بأنه عمليات التخطيط الملائم لتحقيق الأهداف من خلال وضع البرامج لتنفيذ الأنشطة وجمع الموارد وتبسيط الإجراءات، واستخدام التغذية الراجعة لتصحيح الانحرافات داخل المؤسسات (العجلان، ٢٠١٦).

أما في هذه الدراسة فيمكن تعريف الإصلاح الإداري إجرائيا بأنه السياسات والإجراءاتالتي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية للنهوض بالمستوى الاقتصادي والتنموي في المملكة ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه كونه من مواضيع الساعة حيث تحاول الدول مكافحته بشتى الوسائل والطرق، خاصة وأن الفساد المالي والإداري أصبح ظاهرة تستشري في المجتمعات وتسري فيها كما يسري النار في الهشيم، وقدتصدت المملكة العربية السعودية لهذه الظاهرة بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في محاولة منها لضبط الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بدراسة ظاهرة الفساد المالي والإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة مؤسسات مكافحة الفساد بكافة صوره، من خلال العمل على سن القوانين والتشريعات الملائمة للحد من هذه الظاهرة، كما يلي:

الأهمية العلمية:

إن دراسة تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية دورها في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري لموضوع له أهميته العلمية، لأنه سوف يوضح دور تطبيق هذه الإصلاحات على الحد من الفساد المالي والإداري، وبالتالي يمكن الحكم على نجاح أو فشل تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية بموضوعية لمواجهة وإيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة لمشكلات الفساد المالي والإداري في المملكة.

إن التفسير العلمي لتطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودورها في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري هو أمر يستحق الدراسة والتوثيق، وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، في عالمنا العربي بصفة عامة، وفي المجتمع السعودي على وجه الخصوص، كما قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي لها دور فعال في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري، ورفدها بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تقييم هذه الإصلاحاتومدى كفاءتها في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في معرفة دور تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي، من خلال تحليل واقع الفساد المالي والإداري في المملكة، واقتراح الاستراتيجيات المناسبة للحد منه، وتبرز أهداف الدراسة فيما يلي:

التعرف إلى دور الإصلاحات الإدارية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية.

التعرف إلى دور الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية.

تقديم توصيات ومبادرات وآليات مقترحة لتفعيل تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية ودورها في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري في المجتمع السعودي.

الدراسات السابقة

دراسة (صاحبي، ٢٠١٧) بعنوان " الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية – دراسة حالة الجزائر" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ظاهرة الفساد المالي في الدول العربية وتوضيح الأسباب والدوافع الجوهرية التي أدت إلى انتشاره، وبيان حجم آثاره الاقتصادية ومدى خطورته على التنمية الاقتصادية للدول العربية، والوقوف على دور الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد المالي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الفصلين النظريين وذلك لجمع المعلومات المتعلقة بالفساد المالي والإداري وآثاره، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل معطيات مؤشرات الفساد المالي وتقارير خاصة بحالة الجزائر من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع، ومن خلال النتائج توصلت الدراسة إلى أن أهم مظاهر الفساد المالي في الدول العربية هي الرشوة، واختلاس الأموال والتهرب الوظيفي، كما أثبتت النتائج أن الآثار

السياسية والاجتماعية والاقتصادية كلفت الجزائر ضياع فرص الإصلاح وضياع الموارد المادية والبشرية وأدت إلى تعقيد الأوضاع السياسية، وتعطيل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات على وضعها، وأوصت الدراسة باستخدام أساليب الحكومة الإلكترونية وتفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بالفساد المالي، والدعوة إلى ميثاق وطني لمكافحة الفساد يتعدى الآليات الإدارية، وضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد المالي والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي حققت نتائج جيدة في مواجهة عمليات الفساد.

دراسة (الدراوشة، و الدرارجة، ٢٠١٧) بعنوان "اتجاهات العاملين في البلديات نحو الفساد المالي والإداري في إقليم الجنوب الأردن" وهدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات العاملين في البلديات في إقليم الجنوب، ومدى انتشار أنماط الفساد المالي والإداري في البلديات، والتعرف على أسباب الفساد وأشكاله، ومدى تنفيذ البلديات لإجراءات مكافحة الفساد، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، بأداة الاستبيان، حيث تكونت عينة الدراسة من ٥٢٢ مبحوثا من العاملين في بلديات إقليم الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان)، وذلك لقياس اتجاهاتهم نحو أبعاد الدراسة، وللإجابة على أسئلة الدراسة استخدمت الدراسة الاختبارات الإحصائية، مثل اختبار تحليل التباين الأحادي، ومعامل ارتباط بيرسون، وأظهرت النتائج أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الفساد الإداري والمالي في البلديات في إقليم الجنوب كان بسبب قلة الرقابة الداخلية، وعدم المحاسبة، وضعف التشريعات القضائية بحق مرتكبي الفساد، وانتشار ثقافة الفساد بين موظفي البلديات. وأظهرت الدراسة أن البلديات لا تقوم بالشكل المطلوب لمحاربة الفساد، حيث تبين أن من أهم الأمور والأولويات التي يجب تنفيذها لمكافحة الفساد، هو قيام البلديات بتطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة، كما أظهرت النتائج أن الواسطة والمحسوبية واستخدام امتيازات الوظيفة للأغراض الشخصية، وابتزاز المراجعين لأخذ الموافقات على التراخيص المخالفة للأنظمة، وتعين الأقارب، وأخذ الرشاوى، والهبات للتغاضي عن المعاملات المخالفة للأنظمة، وإفشاء الأسرار، بقصد التربح منها من أكثر أشكال الفساد المالي والإداري في البلديات. وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري في البلديات في إقليم الجنوب هو معاناة المواطنين من نقص الخدمات ، وعدم العدالة في توزيع الخدمات على الأحياء، والمناطق السكنية، وانتشار الخلافات والمشاحنات بين المواطنين .

دراسة (العجلان، ٢٠١٦) بعنوان "تقويم الإصلاح الإداري في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الإصلاح الإداري وتحديد مفهوم الفساد وأسبابه والوقاية منه وطرق مكافحته، وكذلك التعريف بدور العمليات الإدارية والأنظمة الداخلية المطبقة بإدارة مكافحة الفساد في عملية الإصلاح الإداري في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة أسلوب الوصف التاريخي لظاهرة مكافحة الفساد وتحليل النصوص من الأبحاث والمراجع الموثقة، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبيان في عملية المسح من وجهة نظر عينة الدراسة والتي شملت موظفي إدارة هيئة مكافحة الفساد، وأوصت الدراسة بوضع خطة استراتيجية للإصلاح الإداري للوقاية من الفساد ومكافحته، وتفعيل قوانين وأنظمة الإصلاحالإداري وتوعية المواطن وتعريفه بظاهرة الفساد، وطرق كشفه وأساليب مكافحته، كما أوصت بتفعيل الجهاز القضائي لإصدار الأحكام القادرة على مكافحة الفساد وردع المفسدين وعدم تكراره في المجتمع.

دراسة (العتيبي، ٢٠١٢) بعنوان "دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري : دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية، على عينة بلغ قوامها (٣٥٠) موظفا، وتوصلت إلى النتائج التالية: كان مستوى التصورات نحو كل من: درجة وجود الفساد الإداري في المؤسسات العامة ودور الحكومة

الإلكترونية في الحد منه مرتفعا، وتبين أن مستوى وجود الحكومة الإلكترونية في القطاع العام السعودي مرتفعا وقديما في معظم المؤسسات، حيث تقدم بالمتوسط (٢٥) خدمة إدارية في المؤسسة الواحدة وأن مستوى كفاءة استخدام الحاسب الآلي عند أكثر من ٤١% من العاملين كان مرتفعا، ولم يتجاوز نسبة الموظفين الذين لا يفضلون الحكومة الإلكترونية في المؤسسات التي يعملون فيها ٦.٣%، وكانت تصورات العاملين في المؤسسات الحكومية السعودية نحو الدور الإيجابي والفعال للحكومة الإلكترونية في الحد من مظاهر الفساد الإداري كان متوسطا، وتبين أن درجة قبول الموظفين لأعمال الحكومة الإلكترونية تزداد، ومستويات الفساد الإداري تقل كلما زاد عدد الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية والخبرة الزمنية في تطبيقها وارتفع مستوى كفاءة العاملين في مجال استخدام الحاسوب.

دراسة (عبداللطيف، ٢٠٠٨)، بعنوان "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية" التي هدفت إلى التعرف على الأخلاقيات الوظيفية ودورها في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية في الجمهورية العراقية، وشملت عينة الدراسة ٧٦٩ موظفا من العاملين في مراكز الوزارات في محافظة بغداد، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري تتمثل في ضعف الرقابة، والمتابعة، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف الحكومي، وانخفاض الأجور، والمرتبات التي يحصل عليها الموظف، وعدم كفايتها لتلبية وإشباع حاجته وسد متطلبات عائلته، وارتفاع الأسعار، والخدمات التي يحتاجها الموظف، وذلك نتيجة ظهور السوق السوداء، واختفاء السلع في قنوات التوزيع الرسمية، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأجور والرواتب، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات التي تنظم الوظيفة والعمل، وتنظيم سلوك العاملين في المنظمات.

دراسة (الشيخ، ٢٠٠٧) بعنوان " الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي في المملكة العربية السعودية" وكانت من أهم نتائج الدراسة أن الفساد الإداري نتاج لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والتنظيمية. وأن أهم معوقات جهود مكافحة الفساد الإداري في السعودية يتمثل في ضعف الجهود الإعلامية في التوعية، وضعف أجهزة الرقابة الإدارية والمالية.

دراسة (العكش، ٢٠٠٣) بعنوان " الإصلاح الإداري في الأردن، دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين في الجهاز الحكومي"، وهدف الدراسة هو تشخيص أسباب تخلف الجهاز الإداري والحلول المقترحة؛ وذلك من وجهة نظر الموظفين العاملين في وزارت الدولة. ولتنفيذ ذلك فقد تم تطوير استبانة لهذا الغرض جرى توزيعها على عينة من موظفي الوزارات والدوائر الحكومية مكونة من ٣١٥ موظف وموظفة من العاملين في مراكز الوزارات الأردنية في العاصمة عمان. وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات بأن أسباب تخلف الجهاز الإداري تعود إلى مجموعة من الممارسات أبرزها حسب أهميتها من وجهة نظر العينة: المحسوبية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعدم ربط العمل القيادي الإداري بالإبداع وغياب نظام فعال للحوافز، وضعف أجهزة الرقابة الإدارية وتدني مستوى الرواتب، وإهمال إعادة هيكلة الجهاز الحكومي. أما الحلول المقترحة فتضمنت حسب ترتيب أهميتها من وجهة نظر من شملوا ضمن عينة البحث: إيجاد فرص عمل جديدة، وضرورة إبداء الحكومة الجدية في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري، والتشجيع على التقاعد والإعارة والاستيداع، ثم الحد من المحسوبية، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتطبيق القوانين والأنظمة بدقة.

الدراسات الأجنبية

دراسة ماتي ولازار (Matei & lazar،٢٠١٢) بعنوان: الفساد في المنظمات الحكومية – نحو نموذج لتحليل الكلفة والمنفعة لاستراتيجيات مكافحة الفساد في رومانيا" هدفت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة سياسات مكافحة الفساد على تقليل ظاهرة الفساد في

المنظمات الحكومية مع الإشارة بشكل خاص إلى تلك المنظمات التي تنطوي تحت الإدارة العامة، والنظام الصحي في رومانيا، وبالاستناد إلى بعض الملامح الأساسية بخصوص قدرة المنظمات الحكومية على تقليل الفساد داخل المنظمات فقد أشار الباحثين إلى وجود مفارقة في الغاية النهائية للمنظمات الحكومية المذمورةبين الامتلاك المسبق والحصري للسلوك الأخلاقي والأهداف الأخرى للمنظمات: الفعالية والمرونة والديناميكية وفي إطار الدراسات الأكثر مثل دراسات روزاكيرمان فإن المقدمات المنطقية للبحث تستند على فكرة أن "استراتيجيات الفساد يجب أن توجه أولا نحو تحسين الكفاية الاقتصادية والتقنية والتشغيلية" للمنظمات الحكومية، ومن أجل ذلك فإنه يمكننا الحديث عن المستوى المثالي للفساد بدلا من المستوى الصفري ونبرر هذه الحقيقة من خلال تكاليف دعم استراتيجيات مكافحة الفساد وتأثيرها المباشر على الفعالية التنظيمية والأداء التنظيمي.

وتشيردراسة بنجامين أوليكن (Benjamin A. Olken،٢٠٠٥) بعنوان الفساد وتكاليف إعادة التوزيع ، قد تناولت درجو الفساد في البلدان النامية التي تنال من قدرة الحكومات على إعادة توزيع الثروة بين المواطنين، على وجه التحديد، من خلال فحص برنامج مكافحة الفقر في إندونيسيا الذي يتولى توزيع الأرز المدعوم على الأسر الفقيرة . وفي تقدير مدى الفساد في البرنامج من خلال مقارنة البيانات الإدارية على كمية من الأرز، وزعت مع بيانات المسح على المبلغ الذي تسلمه فعلا من قبل الأسر. وتشير التقديرات إلى أن المركزي في متوسط ما لا يقل عن ١٨% من الأرز قد تلاشت تماما، وأن الفئات غير المتجانسة عرقيا، والمناطق المأهولة بالسكان هم أكثر عرضة ليكون في عداد فاقدي الأرز، وباستخدام افتراضات لهامشي تكلفة الأموال العامة، يقدر أن الخسائر الاجتماعية من هذا الفسادقد تكون كبيرة ما يكفي للتعويض عن مكاسب الرفاه المحتملة الناتجة عن نية لإعادة التوزيع من البرنامج. هذه النتائج تشير إلى أن الفساد قد يفرض قيودا كبيرة على البلدان النامية، كما يتطلب جهودا لإعادة التوزيع، وربما يساعد في تفسير انخفاض مستوى برامج النقل في البلدان النامية.

الإطار النظري

إن الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة ومحرك للثورات والانتفاضات قديماً وحديثاً، وتزايدت هذه الظاهرة وكذلك الاهتمام بها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وهي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمنية ولا بالحدود المكانية حيث أن وجودها لا يقتصر على مجتمع ما أو دولة دون أخرى فلا يوجد على وجه البسيطة ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو من الفساد والمفسدين فهو متفشي في الدول المتقدمة والدول النامية.

فهو مشكلة تتسم بالخطورة لآثارها السلبية الضارة الهدامة المترتبة عليه فهو وباء ينخز كيان المجتمع، ويقوض قيمه الأخلاقية ويعيق برامج التنمية، كما يخل بمبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخله.

واهتم فقهاء علم القانون بظاهرة الفساد وأولو له أهمية خاصة، وبرزت العديد من التعريفات التي وضحت معنى الفساد فقد عرفه الخثران (٢٠٠٣:٢١) بأنه " تصرف وسلوك وظيفي سيء فاسد خلاف الإصلاح، هدفه ،الإنحراف والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية "وبأنه" نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية، مالية أو غير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية".

ويعرفه صموئيل هنتجتون (Huntington،١:٢٠٠٥) بأنه "سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة".

أشكال الفساد ومداخله

تنتشر مشكلة الفساد في مختلف المجتمعات بدرجات متفاوتة حسب طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتخذ أشكالاً وأنماطاً متعددة منها الفساد المالي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، وعليه صنف عبد المنعم (٢٠٠٣) أشكال الفساد حسب حجمه وانتشاره في الآتي:

الفساد الصغير: وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الآخرين لتسهيل الصفقات أو الاستفادة من الخدمات.

الفساد الكبير: الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه للدولة مبالغ ضخمة، ولعل من أبرز وأخطر صور الفساد التي تعاني منها مجتمعاتنا الرشوة بأشكالها المختلفة، والتعدي على المال العام، التهرب الضريبي والجمركي والتحالف مع المسؤولين الكبار أو الذين يشغلون مواقع رسمية هامة في مجال تسهيل أنشطتهم، فقضايا الفساد الكبرى تدور معظمها حول استغلال النفوذ الوظيفي أو الخاص.

الإصلاح الإداري

عرف مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة بجامعة ساسكي البريطانية لعام ١٩٧١ م ، عملية الإصلاح الإداري على أنها "حصيلة الجهود ذات الإعداد الخاص التي تهدف إلى إدخال تغييرات أساسية في المنظمة الإدارية العامة من خلال إصلاحات على مستوى النظام ككل" (شلبي، ٢٠١٣ : ٦٠).

وعرفه البحيري (٢٠١١ : ٣٢) بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي وثقافي هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقاً لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه ".

أهداف الإصلاح الإداري

يهدف الإصلاح الإداري إلى تحقيق غايات سياسية واجتماعية واقتصادية تتلخص فيما يلي كما وردت عند البحيري (٢٠١١: ٤١) والفرجاني (٢٠٠٨: ٢١):

١- تحسين مستوى أداء الجهاز الإداري ورفع إنتاجيته .

٢- زيادة كفاءة الأجهزة الحكومية ، وتحسين نوعية خدماتها للمواطن العادي وتعزيز القدرة التي تتمتع بها من خلال إحداث تغييرات مقصودة في الهياكل التنظيمية وأساليب الإدارة وسلوكيات العاملين فيها .

ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض حجم البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين .

٤- تعزيز عملية التحول الديمقراطي ودعم التوجهات نحو اللامركزية الإدارية بهدف تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وفي صنع القرارات .

٥- تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الأنظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الأعباء.

٦- تحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيز مفهوم ضرورة الاستجابة لمطالبهم باعتبار أن تقديم الخدمة للمواطنين هو مبرر وجود الأجهزة الإدارية ويظهر ذلك من خلال إظهار مزيد من الشفافية في عمل الموظفين والأجهزة الإدارية وتعزيز مفهوم المساءلة والمسئولية الاجتماعية .

٧- وضع السياسات العامة وتنفيذها بشكل يضمن الكفاءة والفعالية والعدالة والخضوع للمساءلة عن الأداء .
٨- موائمة الإدارة العامة مع مهام الدولة وإشباع حاجات المواطنين .
٩- تحديث وتجديد الإدارة العامة على جميع مستوياتها وفي جميع أبعادها البنيوية والوظيفية بما يسهم في القضاء على المشكلات التي تواجهها .
١٠- التغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية والتنموية والتنظيمية التي تعاني منها الإدارة العامة واقتراح الحلول الملائمة لها .
١١- مواكبة الإدارة العامة لمستجدات التحديث من أجل تحقيق غايات الكفاية الإدارية ومعالجة ،الإنحراف ومحاربة الفساد والقضاء على التعقيدات والعيوب المرضية .
١٢- بناء هيكل الدولة على أسس علمية ووطنية بما يجعلها أكثر قدرة على النهوض بأعباء التغير الحضاري المنشود .
١٣- قيام البناء الإداري على مفهوم الفاعلية والكفاءة والمبادرة والمواكبة بما يستشرف أهداف الشعب العليا من خلال:

البناء التربوي (سلوكاً ومنهجاً) .
التنظيم العلمي والتكنولوجي المعاصر .
الاهتمام بالعنصر البشري (القيادة والقاعدة).
تحسين بيئة العمل (الطبيعية والمعنوية) .
تطوير ومواكبة أطر التشريع الإداري.

الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي وفق التوجه الرأسمالي ينصرف إلى ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصيه لموارد المجتمع فهو عبارة عن مجموعة من السياسات الإصلاحية والتصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الإختلالات القصيرة المدى وتنتهي بسياسات التكييف لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد ،أي أن السياسات التصحيحية تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وكذلك تغيير هيكلي في الاقتصاد .(خزاز، ٢٠١٢)

أهداف الإصلاح الاقتصادي

يسعى الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق العديد من الأهداف والغايات، وقد انصبت كل الجهود والاتجاهات في تحقيق هدفين رئيسين هما (جودة، ٢٠٠٥):

الأول: إستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكنه من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزانية المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، واستعادة جدارته الائتمانية .

الثاني: تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

الإجراءات المنهجية

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، وذلك للوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم العلاقة بين المتغيرات وتقديم توصيات علمية تسهم في تطوير الواقع. وسوف تتضمن منهجية هذه الدراسة مسحًا مكتبيًا للأدبيات والدراسات التطبيقية والنظيرة المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تم تحديد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية والبالغ عددهم ١٣٨٤ ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بنسبة ٢٥% من مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة:

الجدول (١)

وصف عينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية لأفراد الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٢١٦	٥٨.٧
	أنثى	١٥٢	٤١.٣
نوع الكلية	إنسانية	١٦٩	٤٥.٩
	علمية	١٩٩	٥٤.١
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	٤٠	١٠.٩
	أستاذ مشارك	٨٢	٢٢.٣
	أستاذ مساعد	٢٤٦	٦٦.٨
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٩٠	٢٤.٥
	من ٥- ١٠ سنوات	١٩٥	٥٣.٠
	١١-١٥ سنة	٢١	٥.٧
	أكثر من ١٥ سنة	٦٢	١٦.٨
المجمـــــــــــــــــــــــوع		٣٦٨	١٠٠.٠

يتبين لنا من الجدول (١) مايلي:

بلغ عدد الذكور في عينة الدراسة (٢١٦) وبنسبة مئوية (٥٨.٧%)، بينما بلغ عدد الاناث (١٥٢) بنسبة مئوية (٤١.٣%).

بلغ عدد أفراد العينة الذين يعملون في الكليات (العلمية) (١٩٩) وبنسبة مئوية (٥٤.١%)، بينما بلغ عدد الذين يعملون في الكليات (الانسانية) (١٦٩) وبنسبة مئوية (٤٥.٩%)

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع الأفراد تبعاً لمتغير الرتبة الاكاديمية(٦٦.٨%) للرتبة (أستاذ مساعد)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (١٠.٩%) للرتبة (أستاذ).

بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع الأفراد تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (٥٣.٠%) لسنوات الخبرة (٥-١٠ سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (٥.٧%) لسنوات الخبرة (١١-١٥ سنة).

أداة الدراسة

بهدف جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة سوف تعتمد الدراسة على أداة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لطبيعة الداسة التي اتبعت المنهج الوصفي المسحي، زباعتبار أداة الاستبيان أكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابةعن أسئلتها، وسوف يتم تصميم أداة الدراسة حسب الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقًا للخطوات المنهجية التالية:

بناء أداة الدراسة: سوف يتم بناء وتصميم الاستبانة انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على الأدبيات المتصلة والأطار النظري للدارسة، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين في موضوعاتها.

للتأكد من مدى إمكانية تطبيق أداة الدراسة بدرجة مقبولة إحصائيًا من حيثث الصدق والثبات، سيتم إجراء بعض الاختبارات السيكومترية لأداة الدراسة. حيث سيتم التحقق من صدق بناء أداة الدراسة عن طريق تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من أفراد مجتمع الدراسة. وسيتم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام المعدلات الإحصائية المناسبة.

صدق المحتوى

للتحقق من صدق المحتوى (الصدق الظاهري) للمقياس عملت الباحثة بعرض المقياس بصورته الأولية على (١٠) من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع في جامعة مؤتة والملحق (أ) يظهر أسمائهم ورتبهم الأكاديمية وتخصصاتهم، وذلك بهدف الأخذ بملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم حول مدى مناسبة الفقرات وملائمتها من الناحية اللغوية ومن الناحية المنطقية، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات، والتعديل على أساسها.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا على عينة الدراسة ، وذلك لمعرفة معامل ثبات الاتساق الداخلي لكل من المقاييس المستخدمة في الدراسة، ولمعرفة لتلك القيم جدول (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢)

قيمة معامل الثبات (كرنباخ ألفا) للمقاييس المستخدمة في اجراء الدراسة

المقياس	قيمة كرونباخ ألفا
الاصلاحات الادارية	٠.٩١٤
الاصلاحات الاقتصادية	٠.٩٢٦
المعوقات التي تحد من الاصلاحات الادارية والاقتصادية	٠.٩٥٦

يتبين لنا من جدول (٢) أن قيم معاملات الثبات للمقاييس المستخدمة في اجراء الدراسة تراوحت (٠.٩١٤-٠.٩٥٦) هي قيم مرتفعة وكافيه لأغراض الدراسة.

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس؛ تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي والمبين في الجدول (٣)

الجدول (٣)

المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسةعلى كل فقرة من فقرات المقياس

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من ١.٠٠ – أقل من ٢.٣٣	منخفضة
من ٢.٣٤ – اقل من ٣.٦٦	متوسطة
من ٣.٦٧ – ٥.٠٠	مرتفعة

حيث تم حساب طول الفئة من خلال قسمة $\frac{\text{قيمةأكبر}-\text{قيمةأصغر}}{\text{الفئاتعدد}} = \frac{٥-١}{٣} = ١.٣٣$

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة التي تم اجراؤها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وعلى النحو الآتي:

الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): لوصف خصائص عينة الدراسة، والإجابة عن أسئلتها.

معامل كرونباخ ألفا لتقدير ثبات الاتساق الداخلي للأداة (Consistency Reliability).

تحليل التباين المتعدد (MNOVA) لاختبار الدلالة الاحصائية للفروقات بين المتوسطات الحسابية لتقديرات افراد العينة على مقياس الاصلاحات الادارية والاقتصادية تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية،الرتبة الاكاديمية، سنوات الخبرة).

تحليل التباين الرباعي (Four way ANOVA) لاختبار الدلالة الاحصائية للفروقات بين المتوسطات الحسابية لتقديرات افراد العينة على مقياس المعوقات التي تحد من الاصلاحات الادارية والاقتصادية تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، نوع الكلية،الرتبة الاكاديمية، سنوات الخبرة).

إجراءات الدراسة

تمت الدراسة الحالية تبعاً للإجراءات والخطوات التالية:

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

اعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية، والتأكد من مؤشرات الصدق والثبات، من خلال عرضها على مجموعةٍ من المحكمين أصحاب الخبرة والاختصاص من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة.

تحديد مجتمع الدراسة المتمثل بأعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية.

توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة، مع توضيح مدى أهمية البحث وأهدافه للمستجيبين، مع التأكيد على سرية المعلومات، واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

ادخال البيانات على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS – Statistical Package for Social Sciences)، واستخدام المعالجات الاحصائية المناسبة للإجابة على أسئلة الدراسة والوصول الى النتائج وتفسيرها.

عرض النتائج

من خلال هذا الفصل سيتم عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى معرفة تطبيق الإصلاحاتالإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ودورها في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري – من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية، وفيما يلي عرض لنتائج هذه الدراسة وفقاً لأسئلة الدراسة.

السؤال الأول :ما دور الإصلاحات الإدارية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مقياس الإصلاحات الإدارية والمقياس ككل، جدول (٤) يوضح ذلك:

جدول (٤)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسةعلى فقرات مقياس الإصلاحات الإدارية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
٤	قيام حكومة المملكة بتطبيق أسس الشفافية والمساءلة في أعمالها المختلفة يحد من جرائم الفساد	٤.٨٢١	.٣٨٤	مرتفعة
١٤	اعتماد حكومة سياسة التدوير الوظيفي (نقل الموظفين من مكان لآخر) يحد من جرائم الفساد	٤.٦٣٩	.٤٨١	مرتفعة
١٩	إتاحة الحكومة الفرصة لموظفي المملكة لرفع مستواهم التعليمي يحد من جرائم الفساد	٤.٦٣٩	.٤٨١	مرتفعة
١٨	قيام الحكومة بسن قوانين وأنظمة وتعليمات رادعة في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي يحد من جرائم الفساد	٤.٦٣٦	.٤٨٢	مرتفعة
١٠	أن تطبيق الحكومة للتشريعات القانونية والأنظمة والقوانين والتعليمات بعدالة يحد من جرائم الفساد في المملكة	٤.٥٤٩	.٤٩٨	مرتفعة
١	قيام حكومة المملكة العربية السعودية على تطبيق مبدأ "وضع الرجل المناسب في المكان المناسب" يحد من جرائم الفساد في المملكة	٤.٥٤٦	.٤٩٩	مرتفعة
٢	تشجيع حكومة المملكة العربية السعودية على عقد ندوات حوارية خاصة لنشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره المختلفة لدى موظفي مؤسسات المملكة يحد من جرائم الفساد	٤.٥٤٣	.٤٩٩	مرتفعة
٥	أرى أن متابعة الحكومة لقضايا الفساد واسترداد العائدات المالية من مرتكبيها يحد من جرائم الفساد	٤.٤٥٩	.٨٨٨	مرتفعة
٦	قيام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالتفتيش الدوري على المؤسسات الحكومية يحد من جرائم الفساد	٤.٤٥٧	.٤٩٩	مرتفعة
٢٠	إلتزام الحكومة بمحاكمة كبار المسؤولين المتورطين في قضايا استغلال المناصب العامة يحد من جرائم الفساد	٤.٤٥٧	.٨٨٨	مرتفعة
٩	إجراء مراجعات دورية للأنظمة واللوائح الخاصة بالتشريعات القانونية بمنع الفساد وتطويرها يحد من جرائم الفساد	٤.٣٧٨	.٨٦٢	مرتفعة
١٧	قيام الحكومة بوضع خطط جدية في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي يحد من جرائم الفساد	٤.٣٧٠	.٨٧٩	مرتفعة
٣	إن تركيز حكومة المملكة على تعزيز قيم الولاء والانتماء الوطني لدى موظفي الدولة يحد من جرائم الفساد	٤.٣٦٧	.٨٧٩	مرتفعة
٢٢	قيام الحكومة بتحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد في مؤسسات يحد من الفساد	٤.٣٦٧	.٦٤٢	مرتفعة
١٥	قيام الحكومة بمحاربة (الفقر والبطالة) يحد من جرائم الفساد	٤.١٨٥	.٨٣١	مرتفعة
١٦	إلتزام الحكومة على العمل بالتشريعات النافذة واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق من ثبتت عليه جريمة الفساد أو المساس بالمال العام يحد من جرائم الفساد	٤.١٨٥	.٨٣١	مرتفعة
١١	أن تحقيق الحكومة المساواة بين الموظفين في مجال الترفيعات لتولي المناصب العامة يحد من جرائم الفساد	٤.١٨٢	.٨٣٠	مرتفعة
٢١	قيام الحكومة على مناهضة المحسوبية في المؤسسات والدوائر الحكومية يحد من جرائم الفساد	٤.٠٩٥	.٧٩١	مرتفعة
٧	تقديم الحوافز المادية للموظفين يحد من جرائم الفساد	٤.٠٠٣	١.٢٨	مرتفعة
١٢	إن إهتمام حكومة المملكة بشكاوى الموظفين وإعطائها حقها من الاهتمام يحد من جرائم الفساد	٣.٨٣٤	١.١٨٧	مرتفعة
٨	إجراء مراجعات دورية للأنظمة واللوائح الخاصة بالتشريعات	٣.٧٣٦	١.١٣٣	مرتفعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
	القانونية بمنع الفساد يحد من جرائم الفساد			
١٣	إن قيام الحكومة بإجراءات العمل على المواطنين في المملكة يحد من جرائم الفساد	٣.٥٥٤	١.٤٣٨	متوسطة
مقياس: الإصلاحاتالإدارية		٤.٣١٨	.٤٩٦	مرتفعة

*الدرجة العظمى من (٥)

يظهر من جدول(٤) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مقياس الإصلاحاتالإدارية تراوحت بين (٣.٥٥٤-٤.٨٢١) بدرجات موافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها للفقرة رقم (٤)التي تنص على" قيام حكومة المملكة بتطبيق أسس الشفافية والمساءلة في أعمالها المختلفة يحد من جرائم الفساد "وبإنحراف معياري (٠.٣٨٤)، ثم يليها المتوسط الحسابي (٤.٦٣٩) للفقرتين رقم (١٤،١٩) والتي تنص على "اعتماد حكومة سياسة التدوير الوظيفي (نقل الموظفين من مكان لآخر) يحد من جرائم الفساد"، "إتاحة الحكومة الفرصة لموظفي المملكة لرفع مستواهم التعليمي يحد من جرائم الفساد" وبإنحراف معياري (٠.٤٨١)، ثم يليها المتوسط الحسابي (٤.٦٣٦) للفقرة رقم (١٨) والتي تنص على" قيام الحكومة بسن قوانين وأنظمة وتعليمات رادعة في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي يحد من جرائم الفساد "وبإنحراف معياري (٠.٤٨٢)، بينما بلغ أدناها للفقرة رقم (١٣) والتي تنص على "أن قيام الحكومة بإجراءات العمل على المواطنين في المملكة يحد من جرائم الفساد" وبإنحراف معياري (١.٤٣٨)، وبلغ المتوسط الحسابي لمقياس الإصلاحاتالإدارية ككل (٤.٣١٨) وبانحراف معياري (٠.٤٩٦) ودرجة موافقة مرتفعة.

السؤال الثاني:ما دور الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مقياس الإصلاحات الاقتصادية والمقياس ككل،جدول (٥) يوضح ذلك:

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسةعلى فقرات مقياس الإصلاحات الاقتصادية مرتبة تنازلياً

لرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
	قيام حكومة المملكة على مساءلة أصحاب الأموال عن مصادر أموالهم (أصحاب الثروات والغنى الفاحش) يحد من جرائم الفساد	٤.٤٦٢	.٦٥٥	مرتفعة
٢	أن قيام الحكومة بوضع أسس لتحديد موازنات المؤسسات الحكومية يحد من جرائم الفساد	٤.٤٥٧	.٦٥٥	مرتفعة
٤	عمل الحكومة على تطوير القوانين المتعلقة بالإصلاح الضريبي يحد من جرائم الفساد	٤.٣٧٠	.٦٤٣	مرتفعة
	إن تخصيص الحكومة الأجور والرواتب لموظفي الدولة حسب مؤهلاتهم وكفاءتهم الوظيفية يحد من جرائم الفساد	٤.٣٦٧	.٦٤٢	مرتفعة
	تقييم ومراقبة سجلات الإيرادات المالية في الدوائر الحكومية يحد من جرائم الفساد	٤.٣٦٤	.٦٤٢	مرتفعة
٣	أن قيام الحكومة بوضع نظام محوسب لمتابعة المعاملات المالية في الأجهزة الحكومية في المملكة يحد من جرائم الفساد	٤.٣٦١	.٦٤١	مرتفعة
	وضع الحكومة شروط تنافسية لتولي المناصب	٤.٢٨٠	.٦١٨	مرتفعة

لرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
	العليا في مؤسسات المملكة يحد من جرائم الفساد			
	قيام الحكومة بتطوير التشريعات الخاصة بضبط شركات الاستثمارات المالية يحد من جرائم الفساد	٤.٢٧٤	.٦١٦	مرتفعة
١	قيام الحكومة بتعزيز صلاحيات أجهزة الرقابة المالية يحد من جرائم الفساد	٤.٢٧٤	.٦١٦	مرتفعة
٠	قيام الحكومة بالتحديث المستمر للتشريعات القانونية الناظمة للتعاملات المالية في يحد من جرائم الفساد	٤.٢٧٢	.٦١٩	مرتفعة
	توفير حكومة المملكة العربية السعودية نظام بيانات ومعلومات يتعلق بإدارة المال العام وتمكين المواطنين من الاطلاع عليه يحد من جرائم الفساد	٤.١٨٧	.٧١٢	مرتفعة
	قيام الحكومة بتحديد الصلاحيات المالية للمسؤولين يحد من جرائم الفساد	٤.١٧٩	.٥٧٢	مرتفعة
	قيام حكومة بوضع شروط للتسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية المحلية يحد من جرائم الفساد	٤.٠٧٦	١.٠٨٧	مرتفعة
	أن قيام حكومة المملكة بالتقليل من الإنفاق الحكومي في مؤسسات المملكة يحد من جرائم الفساد	٣.٩١٠	١.٠٨٠	مرتفعة
مقياس: الإصلاحاتالاقتصادية		٤.٢٧٤	.٥١٣	مرتفعة

*الدرجة العظمى من (٥)

يظهر من جدول(٥) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مقياس الإصلاحات الاقتصادية تراوحت بين (٣.٩١٠-٤.٤٦٢) بدرجات موافقة مرتفعة، حيث كان أعلاها للفقرة رقم (٩)التي تنص على "قيام حكومة المملكة على مساءلة أصحاب الأموال عن مصادر أموالهم (أصحاب الثروات والغنى الفاحش) يحد من جرائم الفساد" وبإنحراف معياري (٠.٦٥٥)، ثم يليها المتوسط الحسابي (٤.٤٥٧) للفقرة رقم (١٢) والتي تنص على "أن قيام الحكومة بوضع أسس لتحديد موازنات المؤسسات الحكومية يحد من جرائم الفساد" وبإنحراف معياري (٠.٦٥٥)، ثم يليها المتوسط الحسابي (٤.٣٧٠) للفقرة رقم (١٤) والتي تنص على"عمل الحكومة على تطوير القوانين المتعلقة بالإصلاح الضريبي يحد من جرائم الفساد" وبإنحراف معياري (٠.٦٤٣)، بينما بلغ أدناها للفقرة رقم (٣) والتي تنص على "أن قيام حكومة المملكة بالتقليل من الإنفاق الحكومي في مؤسسات المملكة يحد من جرائم الفساد "وبإنحراف معياري (١.٠٨٠)، وبلغ المتوسط الحسابي لمقياس الإصلاحات الاقتصادية ككل (٤.٢٧٤) وبانحراف معياري (٠.٥١٣) ودرجة موافقة مرتفعة.

مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل مناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودورها في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري – من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية .

مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص : "ما دور الإصلاحات الإدارية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟ "

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الأول أن المتوسطات الحسابية لفقرات مقياس الإصلاحات الادارية تراوحت بين (٣.٥٥٤-٤.٨٢١) بدرجات موافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها للفقرة التي تنص على "قيام حكومة المملكة بتطبيق أسس

الشفافية والمساءلة في أعمالها المختلفة يحد من جرائم الفساد " بينما بلغ أدناها للفقرة التي تنص على" أن قيام الحكومة بإجراءات العمل على المواطنين في المملكة يحد من جرائم الفساد " وبلغ المتوسط الحسابي لمقياس الاصلاحات الادارية ككل (٤.٣١٨) وبانحراف معياري (٠.٤٩٦) ودرجة موافقة مرتفعة ويعزى ذلك لوجود تشريعات وقوانين صارمة تحد وتحارب الفساد المالي والإداري، وأن القضاء السعودي يتصف بالمهنية والنزاهة والشفافية والموضوعية في تناوله لقضايا الفساد الإدارية والمالية في المملكة، وتوجه السيادة السعودية ودعمها للقضاء السعودي وتحقيق العدالة والمساواة مهما كانت الظروف والمستويات بين الجميع، وقيام القيادات السعودية العليا بتطبيق إصلاحات واقعية طالت معظم مؤسسات الدولة المختلفة لمحاربة الفساد بكافة أشكاله، وأن هذه الإصلاحات تلتزم بالتشريعات والقوانين السعودية، والإطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره، ونشر الوعي لمفهوم الفساد وأخطاره الكبيرة على المجتمع والتي تتناسب مع التشريعات الإسلامية والذي يستمد القانون السعودي نصوصه واجتهاداته منها، وقيام المملكة العربية السعودية بمراجعات مستمرة للأنظمة واللوائح والتشريعات لمنع الفساد وتطوره، وكذلك اهتمام الحكومة العربية السعودية بالاستماع لشكاوى الموظفين ومتابعتها، ويعزى ذلك أيضاً إلى التزام الحكومة السعودية بمحاربة المحسوبية والواسطة في الدوائر والمؤسسات الحكومية بشكل فعلي وواقعي، وقد توافقت مع دراسة العجلان (٢٠١٦) والتي أشارت نتائجها إلى الدور الكبير لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية في عملية الإصلاح الإداري وإلى وجود خطة إستراتيجية شاملة للإصلاح الإداري ومكافحته وتفعيل قوانينه، ودراسة العكش (٢٠٠٣) والتي أظهرت نتائجها أن أسباب تخلف الجهاز الإداري يعود إلى مجموعة من الممارسات أبرزها المحسوبية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعدم ربط العمل الإداري بالإبداع وضعف أجهزة الرقابة الإدارية، وإهمال إعادة هيكلة أجهزة الجهاز الحكومي، وهذا يتفق مع دراسة صاحبي (٢٠١٧) والتي أشارت نتائجها إلى تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بالفساد والدعوة إلى ميثاق وطني لمكافحة الفساد يتعدى الآليات الإدارية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي حققت نتائج إيجابية في مكافحة الفساد.

مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص: ما دور الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في محاربة وضبط الفساد المالي والإداري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحدود الشمالية؟

أظهرت نتائج التحليل المتعلقة بالسؤال الثاني أن المتوسطات الحسابية لفقرات مقياس الإصلاحات الاقتصادية تراوحت بين (٣.٩١٠-٤.٤٦٢) بدرجات موافقة مرتفعة، حيث كان أعلاها الفقرة التي تنص على " قيام حكومة المملكة على مساءلة أصحاب الأموال عن مصادر أموالهم (أصحاب الثروات والغنى الفاحش) يحد من جرائم الفساد "، ويعزى ذلك إلى الرؤية السعودية للقيام بإصلاحات شاملة تبدأ من جميع الطبقات دون تفرقة ومحاسبتهم على الثروات التي اكتسبوها دون حق،بينما بلغ أدناها للفقرةالتي تنص على " أن قيام حكومة المملكة بالتقليل من الإنفاق الحكومي في مؤسسات المملكة يحد من جرائم الفساد "،وبلغ المتوسط الحسابي لمقياس الإصلاحات الاقتصادية ككل (٤.٢٧٤) وبانحراف معياري (٠.٥١٣) ودرجة موافقة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى الأثر الكبير والفعلي للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها المملكة العربية السعودية لمحاربة وضبط الفساد المالي والإداري ويعزى ذلك أيضاً إلى قيام الحكومة السعودية بإجراءات اقتصادية كثيرة لضبط الإنفاق الحكومي في مؤسسات الدولة، وقيام المملكة العربية السعودية بمساءلة أصحاب الأموال الكبيرة والثروات، وقيام المملكة العربية السعودية بتحديث القوانين والتشريعات المالية ووجود تقييم ومراقبة للإيرادات والصادرات المالية لجميع الدوائر الحكومية، وتشكيل لجان عليا لتطوير الأنظمة الرقابية للدولة، والرؤية السعودية الواضحة

والجدية في محاربة الفساد الاقتصادي وملاحقة الفاسدين وتشكيل لجان عديدة لمحاربة الفساد وحماية المال العام ، ومتابعة الإصلاح الضريبي وتحديث أنظمته بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة ، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في ممارسة اختصاصها، ومع دراسة ماتي وماتي (lazar & Matei ،٢٠١٢) والتي أشارت نتائجها إلى أن إستراتيجية الفساد يجب أن توجه أولاً إلى تحسين الكفاية الاقتصادية والتقنية للمنظمات الحكومية من خلال دعم إستراتيجية مكافحة الفساد بشكل كبير، وهذا يتفق مع دراسة صاحبي (٢٠١٧) والتي أشارت نتائجها إلى أن أهم مظاهر الفساد المالي في الدول العربية هي الرشوة واختلاس الأموال والتهرب الوظيفي.

Abstract

The role of administrative and economic reforms in combating corruption in the Kingdom of Saudi Arabia from the viewpoint of faculty members at the University of Northern Borders

By Dham Nazzal Al- Anzi,

And Dr. Salim Al-Qaisi

This study came to identify the reality of institutional work in the Kingdom of Saudi Arabia through administrative and economic reforms to avoid financial and administrative corruption and reduce its occurrence as much as possible and work to combat it in Saudi society, by answering the following question: What is the role of applying administrative and economic reforms to fight and control Financial and administrative corruption in Saudi society, from the viewpoint of faculty members at the University of Northern Borders؟

The importance of the study stems from the fact that the topic is one of the topical issues where countries try to combat it by various means and methods, especially as financial and administrative corruption has become a widespread phenomenon in societies. The faculty at the University of Northern Borders, and to identify the role of economic reforms in the Kingdom of Saudi Arabia in fighting and controlling financial and administrative corruption from the viewpoint of faculty members at the University of Northern Borders،

One of the most important results of the study was that the arithmetic averages for the scale of administrative reforms came with high and medium approval levels, the highest of which was for the paragraph stipulating that the "government of the Kingdom applying the principles of transparency and accountability in its various actions reduces corruption crimes" while it reached below the paragraph stipulating that "the establishment of the government Working procedures for citizens in the Kingdom reduce corruption crimes, and that the arithmetic averages for the scale of economic reforms came with high levels of approval, the highest of which was the paragraph stipulating "lack of clarity in the mechanisms and tools for measuring productivity of government institutions contributes to obstructing the implementation of reforms Administrative and economic ", while the lowest amounted to paragraph which states that" the weakness and fragility of the administrative structures of public institutions to hamper the application of administrative and economic reforms" .

المراجع :

آل الشيخ، خالد بن عبدالرحمن بن حسن بن عمر، ٢٠٠٧، " الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي في المملكة العربية السعودية.

البحيري، سامي، (٢٠١١)، مداخل الإصلاح الإداري – التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن.

الشيخ، عماد صلاح .(٢٠٠٧). الفساد والاصلاح "دراسة مقارنة "، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق .

محمد بن أبي بكر عبد الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٣.

العجلان، ٢٠١٦، "تقويم الإصلاح الإداري في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية".

د. الدراوشة، عبدالله سالم ، والدرارجة، عطا الله، ٢٠١٧، "اتجاهات العاملين في البلديات نحو الفساد المالي والإداري في إقليم الجنوب الأردن".
صاحبي، سهام، ٢٠١٧، " الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية – دراسة حالة الجزائر".
العتيبي، خالد بن، والمجالي، فايز منتور، ٢٠١٢، "دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري : دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية.
عبداللطيف، فخري، ٢٠٠٨، "أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية".
الخثران، عبد الكريم بن سعد .(٢٠٠٣). واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.
شبلي، صبري، (٢٠١٣)، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري – دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
خزاز، راضية، (٢٠١٢)، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.
العكش، فوزي عبدالله، ٢٠٠٣، الإصلاح الإداري في الأردن، دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين في الجهاز الحكومي.
عبد الخالق، جودة، (٢٠٠٥)، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
عبد المنعم، سهير، (٢٠٠٣)، أبعاد مكافحة الفساد الإداري في السياسة الجنائية المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين، المؤتمر السنوي الخامس، التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة.
فرجاني، نادر، (٢٠٠٠)، الحكم الصالح، رفعت العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مجلة المستقبل الغربي، العدد ٢٥٦.

مواقع إلكترونية:

منظمة الشفافية الدولية،٢٠١٨ **http://bit.ly/٢PEzDAo**
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، ٢٠١٨ **http://bit.ly/٢Tfz٤Pz**
وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٧) **https://www.mep.gov.sa/Pages/default.aspx**

المراجع الأجنبية:

Benjamin A. Olken, ٢٠٠٥, *Monitoring Corruption: Evidence from a Field Experiment in Indonesia.*

- Matei, L., & lazar C. G., ٢٠١٢, Changement organisationnel dans les institutions publiques centrales. Cas de la Roumanie, Saarbrucken: Les Presses Academiques Francophones.
- Gopal J . Yadav ، "**Corruption in developing countries : causes and solutions**"، global blues and sustainable development: the emerging challengers for bureaucracy، technology and governance، international political science association، university of south Florida، September ٢٠٠٥،p.٠١.